محضر الجلسة العلنية الثامنة

المنعقدة يوم الإثنين 02 ذو الحجة 1418 هـ

الموافق 30 مارس 1998 م (صباحا)

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة وأعضاء حكومته.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحًا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

نشكر في البداية السيد رئيس الحكومة والطاقم الحكومي المرافق له على مشاركتهم إيانا في متابعة النقاش حول عرض السيد رئيس الحكومة، وألاحظ أن قائمة السيدات والسادة المسجلين للتدخل تتضمن 49 متدخلا، وذكري لهذا العدد لا يعني أنني أطلب من المتدخلين التقيد بالوقت، لأننا قلنا منذ البداية أننا لا نحدد وقت التدخل ولا نقيد ذلك في نظامنا الداخلي، بل نمنح لكل واحد حرية الكلام وليتحمل كل متدخل مسؤوليته في الأخذ بعين الاعتبار هذا العدد من المتدخلين الذين لهم أيضا نفس الحق في التدخل وطرح الأسئلة على السيد رئيس الحكومة.

عندي ملاحظة أخرى أريد تسجيلها بكل صراحة وهي حول تغطية الإعلام التي لاحظتها أمس، وأتمنى -وما هي إلا ملاحظة- أن تعطى لنا في ملخص النشرة المسائية الفرصة لإظهار التدخلات ولو لنصف دقيقة، لأن مجلسنا هذا المسمى مجلس الأمة بوده لو يطلع الرأي العام على مختلف الاحتياجات والانشغالات لأن خصوصية الجزائر -التي هي واحدة- متنوعة، وأنا أتكلم باسم الأعضاء الذين يمثلون نواحيهم، فحبذا لو نسمع أصواتهم ولو لنصف دقيقة يطرحون فيها قضايا أساسية.

لقد سمعت أمس قضايا وانشغالات بعض النواحي وتمنيت سماعها مرة ثانية، أقول لمرة ثانية لأن الإرسال التلفزيوني نهار أمس كان مباشرا، ولكننا نعرف أن النشرة المسائية مهمة لأن العمال يعودون إلى بيوتهم، لذا أردنا أن تكون هذه التدخلات ثمينة، والرأي العام الجزائري يحتاج للإطلاع عليها. مرة أخرى أقول إن هذه ملاحظة، وليست تهديدا أو شيئا آخر، وأرى من واجبي قولها، وبالخصوص بعد توجيهات السيد رئيس الجمهورية حول الإعلام، وبدون إطالة أحيل الكلمة إلى أول متدخل في هذه الجلسة وهو السيد بوزيدي مزغيش، فليتفضل مشكورا.

السيد بوزيدي مزغيش: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، الإخوة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة، إن برنامجكم الذي عرضتموه علينا هو من الناحية النظرية شامل، جاد وطموح لكنه من الناحية التطبيقية يحتاج إلى الكثير من الجهد والمتابعة والمعاينة الميدانية. أما أسئلتي فهي أربعة ولدي تساؤل واحد وطلب. وتنصب أسئلتي حول الجانب التطبيقي لبرنامجكم بالدرجة الأولى.

السؤال الأول: طرأت تحولات سلبية كبيرة على الريف الجزائري في الآونة الأخيرة، نتيجة لعدة عوامل، نذكر منها ظاهرة الإرهاب، والبطالة ممّا أدى إلى نزوح العديد من العائلات إلى المدن ممّا أعاد للمدينة الوجه القديم الجديد، هذه الظاهرة أثارت عدة مشاكل لكل من المدينة والريف، وسؤالي هو كالتالي: كيف ترون حل هذا المشكل في ظل الظروف الحالية حتى نعيد للمدينة وجهها المشرف وللريف حيويته؟

السؤال الثاني: طرحت تعليمتكم رقم 03 بتاريخ 20/02/97 المتعلقة بشروط النفقات العمومية الخاصة بالتجهيز والتي بموجبها لا يمكن البدء في الإنجاز بالمشاريع المسجلة إلا بعد وصول الاعتمادات المخصصة لها، وهذا ما أدى إلى تأخير العديد من المشاريع.

أمّا الوجه الثاني للتعليمة فهو تلك المشاريع التي وصلت إلى مرحلة متقدمة، ونظرا لنفاد الاعتمادات المخصصة لها مبدئيا، فإن هذه التعليمة سدت كل المبادرات التي كانت تستعمل في الماضي لتفادي التعطيل في الإنجاز لمدة غير محدودة مما يؤدي إلى الزيادة في تكلفة المشروع والتأخر في الإنجاز والملاحظ أن المتضرر الأكبر منها هو قطاع التعليم والصحة.

السؤال هو ما إيجابيات هذه التعليمة؟ وهل من آليات تسمح للمسؤولين المحليين للتقليل من آثارها في الحالات التي تكون فيها المشاريع لا تتطلب مبالغ كبيرة؟ مع العلم سيدي أن الفوضى التي كانت في الماضي يمكن تفاديها لأنه -والحمد لله- كل المؤسسات الشرعية قائمة.

السؤال الثالث في مجال الاستثمار، متى تظهر آفاق الاستثمار الجديد وهل سيحل محل المؤسسات المحلة؟

السؤال الرابع، عند حل مؤسسات الإنجاز والمؤسسات الصناعية في كثير من الحالات تكون المؤسسة الأم عاجزة لكن بعض وحداتها ناجحة وناجعة، فما هي الآليات التي وضعت لهذا الغرض لفصل هذه الوحدات عن المؤسسة الأم؟

أما تساؤلي فيدور حول ثروة النخيل التي تعتبر جدّ هامة ومفخرة الجزائر، إضافة لما يمكن أن توفِّره من عملة صعبة إن أُحسن استغلالها، لكن الملاحظ أن هذه الثروة لم تحظ بأي اهتمام يذكر أو بأي برنامج طموح يتكفل بما يلي:

- الصيانة من جميع الأمراض.
- التجديد للنخيل المريض والمسن.
- غرس نخيل جديد.
- تصريف المياه السطحية الضارة.
- حفر آبار عميقة لتوسيع شبكة الاستثمار في هذا المجال.
- مد شبكة الكهرباء في المناطق النائية.
- توسيع شبكة التصدير عبر العالم.

والغريب سيدي أننا نستثمر في كل شيء ما عدا الاستثمار المميز لنا، والذي يعطي للبلاد قدرًا لا بأس به من العملة الصعبة.

أما الطلب فهو: يعتبر المركز الثقافي لسيدي عقبة بولاية بسكرة جد هام من الناحية الثقافية والسياحية، واليوم يحتاج إلى مده بالاعتمادات المالية الكافية ليخرج إلى الوجود حتى يكون حلقة وصل بين الأجيال. وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيدي مزغيش وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين بن علي الشريف.

السيد نور الدين بن علي الشريف: السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدة الوزيرة، السادة الوزراء والضيوف، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة السلام عليكم.

مداخلتي تخص موضوعين مختلفين وتوضيحًا، فالقضيّة الأولى والتي أستسمحكم بإثارتها سيدي رئيس الحكومة هي قضية محلية، وهي أمانة وتكليف حملني إياها مواطنو ولايتي خنشلة، والتي تتعلق بالوضعية المزرية التي يعيشها السواد الأعظم من سكان ولاية خنشلة، ولاية الشهداء والجهاد والمقاومة، التي وللأسف أصبحت تنعت اليوم- وهذا النعت حقيقة -بولاية البطالة والتسريحات فهي الولاية التي طبق فيها على سبيل التجربة غلق المنشآت الاقتصادية رغم قلتها وأعني بذلك المركبين الوحيدين المتواجدين على تراب الولاية وهما مركب النسيج ومركب الخشب اللذان كانا يعولان الآلاف من العائلات التي هي اليوم ضحية للحرمان والفقر، فإذا كان قرار التسريح وغلق هذين المركبين حتمية اقتصادية بحتة أملاها الظرف الاقتصادي الصعب الذي تجتازه بلادنا، فإننا كمواطنين في هذا البلد العزيز لا نطالب بحقوق أكثر من غيرنا، لكن نطمح إلى دعم لإعادة النشاط والروح لهذين المركبين بما يضمن الحد الأدنى لحياة كريمة للعمال واحترام للقوانين الاقتصادية ومعطيات السوق، وما قلته هنا إنما عينة فقط للصعوبات التي يعانيها سكان هذه الولاية الذين طال انتظارهم لحياة أفضل، فمظاهر التخلف كثيرة، من نقص في الطرقات، وانعدام للمرافق وتقهقر للزراعة، وتغييب للثقافة، فخنشلة في أشد الحاجة لأشياء كثيرة، أذكر على سبيل المثال معهدا وطنيا للتعليم العالي، سكة حديدية، وبالمناسبة هناك سكة حديدية مبرمجة لسنة 2004 يبلغ طولها 20 كيلومترًا فقط تربط خنشلة بعين البيضاء. أما القطاع الصحي فهناك مستشفى في مدينة خنشلة يعود بناؤه إلى الأربعينات، وينعدم القطاع الصحي في جهات كثيرة من هذه الولاية، خاصة في شرقها (زوي، تزقعت...).

سكان خنشلة يطمحون إلى إذاعة محلية تغطي تراب الولاية الشاسع لفك العزلة الثقافية، ونحن محتاجون كذلك إلى سدود والدراسة الأولية لهذه السدود موجودة في جهات عديدة كبوحمامة، يابوس، قايس، الولجة... إلخ.

سيدي الرئيس، لقد هزمنا كل المستبدين والمستعمرين والحقارين وآخرهم كان الإرهاب الذي جعلنا بينه وبين ولايتنا حاجزًا من نار، ولم نكتف بذلك فكجزائريين نحن اليوم وكبقية إخواننا حذرون على كل شبر من هذا الوطن المفدى، نذود عليه بأرواحنا، وهذا ليس جميلاً، وإنما هو الواجب، ونحن لسنا بحاجة إلى جزاء أو شكور، أما واجبكم أنتم كقائمين على هذا الوطن هو أداء الحقوق لأصحابها والمتمثلة بالنسبة لولاية خنشلة في برنامج تنموي خاص نحن في أشدّ الحاجة إليه، والبرنامج الخاص الذي نتمنى أن نستفيد منه ليس ضروريًّا فقط -سيدي رئيس الحكومة- بل هو حيوي، هذا هو الموضوع الأول .

أما الموضوع الثاني في تدخلي فيخص مجال التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، فبلادنا تشهد في الآونة الأخيرة حركية وتساؤلات في ميدان التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي وهذه الحركية مدعاة للتفاؤل لأنها في كل الحالات أحسن من الخمول أو قبول ما هو موجود، لأن الموجود والحق يقال لا يريح كثيرا والحركية التي نقصدها هنا هي ذاك الاهتمام المتزايد بقطاع التربية ليس من طرف الساهرين على هذا القطاع فحسب، وإنما كذلك من قبل هيئات الدولة والصحافة والمفكرين، وكل المجتمع بأكمله لما لهذا القطاع من علاقة عضوية وحيوية مع كل المجتمع الجزائري فالقضية إذن هي قضية مجتمع وليست قضية مجموعة مهنية.

وحتى أعود إلى الحركية التي هي موضوع مداخلتي هذه أشير إلى أن وسائل الإعلام أطلعتنا في الأسابيع الأخيرة على عدة مبادرات في ميدان التربية والتعليم والبحث العلمي، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر:

أولا: مشروع تكفل الجامعة بإعادة تأهيل عدد كبير من المدرسين.

ثانيا: لقاء السيد وزير التربية في الأسبوع الماضي بمدراء التربية، وتلا ذلك عرض قدمه السيد الوزير أمام مجلس الحكومة حول إنشاء لجنة وطنية للبرامج هدفها تحسين المردودية التربوية للمدرسة الجزائرية في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي، وتتم حاليا دراسة مشروع قانون حول البحث العلمي على مستوى اللجنة المختصة في المجلس الشعبي الوطني.

سيدي رئيس الحكومة المحترم وكما تلاحظون فإنه وإن كانت إيجابية وضرورية، فإن كلّ محاولات الإصلاح قد أهملت العنصر الأساسي في المعادلة وحجر الزاوية في هذا البناء ألا وهو المعلم والأستاذ فهذا الأخير بحاجة لأن يعاد إليه الاعتبار ولا يتأتى هذا حسب رأينا إلا:

أولا: بتطهير القطاع والتطهير هنا يجب أن يكون إيجابيا كأن تضمن الدولة تكوينا انتظاميا ودائما للأساتذة والباحثين.

ثانيا: احترام سلم القيم والمعنى المراد في هذه الحالة هو اختيار المربين والأساتذة من المتفوقين من جهة ، ومن جهة أخرى ضمان الحد الأدنى لحياة كريمة للأستاذ الذي لا بد أن يكون محور هذه الإصلاحات.

ثالثا: إن التلميذ كهدف لهذه الإصلاحات يجب أن لا تهمله هذه المعادلة، فقضية التكفل من حيث توفير أقل قدر ممكن من الوسائل البيداغوجية، يجب أن تضمنه الدولة.

بالإضافة لكون بعض المؤسسات التربوية تواجه صعوبات مادية بسبب عجز البلديات عن التكفّل بالدور المنوط بها في هذا المجال من صيانة وتدفئة وكهرباء الخ... وهذا ما يسبب مشاكل تنتهي عادة بالتسرب المدرسي. هذه الصعوبات التي طالت الأستاذ والمعلم والتلميذ كان للطالب الجامعي أيضا فيها نصيب، بحيث يبدو أن المشاكل المادية والبيداغوجية التي ما فتئ يعاني منها سوف لن تجد حلا في المستقبل القريب وذلك لسببين على الأقل:

الأول: عدم تماشي ميزانية الجامعات مع تزايد الطلبة.

الثاني: استمرار حالة نقص التنسيق بين هيئات الدولة المختصة، فيما يتعلق بعدد الطلبة الجدد، الأمر الذي يؤثر سلبا على قدرة الجامعات في استقبال العدد الهائل من الطلبة وكذا تكفلها بيداغوجيا وماديا بهم.

والتوضيح الأخير، الذي أطلبه منكم سيادة رئيس الحكومة المحترم يتعلق بالمستوى الدولي وهو إعطاء بعض التوضيحات عن الموقف الأمريكي المعلن عليه أخيرا حسب ما جاء على لسان سفير الولايات المتحدة.

السيد رئيس الحكومة هذه ملاحظات وتساؤلات أبلغها لكم بصوت عال وأنا متيقن -مسبقا- بأنها ستجد لديكم ولدى أعضاء مجلس الحكومة الصدى الذي تستحقه.

أشكركم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بن علي الشريف وأحيل الكلمة إلى السيد بوجمعة زلاطي، فليتفضل.

السيد بوجمعة زلاطي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدة الوزيرة والسادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، لدي بعض الأسئلة.

السؤال الأول: في مجال التخطيط، ما هو تصور الحكومة في مجال التخطيط في ظل اقتصاد السوق؟ وما هو دور مديرية التخطيط على مستوى الولايات؟

السؤال الثاني: فيما يخص التقسيم الإداري، ما هي الأسس التي تتبناها الحكومة لإعادة النظر في التقسيم الإداري المقبل تماشيا مع متطلبات السكان الواجب تلبيتها؟

السؤال الثالث: في النقل الجوي، ما هو البرنامج المستقبلي للحكومة المتعلق بشبكة الهياكل القاعدية للمطارات؟ فانطلاقا من الواقع نلاحظ أن هناك نقصا في الهياكل القاعدية للمطارات، خاصة في منطقة الهضاب العليا للناحية الغربية وبالتحديد ولاية النعامة، وللعلم فإن هذه الجهة تتوفر على مطار ذي استعمال محدود -عسكري- نرجو من السيد رئيس الحكومة التدخل من أجل فتحه للملاحة المدنية، وهنا أشير سيدي رئيس الحكومة إلى أننا نستقبل بعض الوفود الوزارية في مطار بشار أو وهران أو في مطار تلمسان على بعد 350 كلم ونحن نملك مطارا! فيسعدنا سيدي الرئيس أن تجتمع اللجنة المشتركة قصد القيام بدراسة لحل هذا المشكل وهذا الملف موجود على مستوى وزارة النقل.

لدي كذلك بعض الأسئلة فيما يخص الصحة، فالولاية تملك تغطية صحية جيدة إلا أن النقص يكمن في عدد الأطباء المختصين كالجراحة العامة وأمراض النساء.

فيما يخص الفلاحة، أتمنى سيدي الوزير أن تقدم لنا قانونا لحماية السهوب لأننا خصصناها للفلاحة فوقعت المشاكل فيجب تقنين هذه المساحات ونتمنى أيضا إنشاء أمن رعوي حتى لا تحدث مشاكل ونتمنى كذلك إنشاء لجنة مختصة لتسيير السهوب.

أما فيما يخص السكن، سيدي الرئيس فالمشكلة الأولى لا تتحدد في السكن أو العدد، فالمواطن عندما يتقدم إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري أو البلدية لا يمكنه دفع مبلغ أربعة ملايين سنتيم كتسبيق، خاصة إذا كان هذا المواطن لا يملك عائدات ولا يعمل فلا يمكنه دفع مبلغ عشرة آلاف دينار في شقة، فمن المستحسن أن نخفض هذا المبلغ إلى أقل من ألفي دينار، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة زلاطي وأحيل الكلمة إلى السيد عبد العزيز قوري، فليتفضل.

السيد عبد العزيز قوري: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، سيداتي سادتي الوزراء المحترمون، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة، تدخلي سوف يكون وجيزا ومختصرا حول ثلاثة محاور.

أولا: هناك تساؤل واستفسار، علينا أن نشاطر حكومتكم في انشغالاتها في مجال استصلاح الأراضي الفلاحية الذي يعتبر ركنا مهما في إنعاش الاقتصاد الوطني، تساؤلي هذا والذي هو حدث الساعة يتعلق بمشروع امتياز أو خوصصة الأراضي الفلاحية.

نعلم كلنا أن الفاتورة الغذائية باهظة، والاكتفاء الذاتي يهمكم كثيرا، فهل خوصصة الأراضي الفلاحية هي موضوعية أم حتمية ؟ أعني هل هذا المشروع قد أملته المصلحة الاقتصادية أم هو حتمية تنموية ؟ ونتساءل عن مدى تأثير هذا المشروع على الفلاحين بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة؟ وأخيرا ما هو تصور الحكومة من حيث استراتيجية هذا المشروع ؟.

ثانيا: هناك ملاحظة واقتراحات في ميدان المحروقات، فكل واحد منا يعلم بأن الشراكة الأجنبية أعطت نتائج حسنة في مجال الاستكشاف وتجديد المخزون البترولي، حيث إن 70% -تقريبا- يرجع للجزائر.

فأنا كلي ارتياح وتفاؤل لتأكيد الحكومة وحرصها على تدعيم الاستثمار الخاص الوطني.

واقتراحي الأول هو أن تعمل الحكومة على لفت انتباه الشركات الأجنبية لتشغيل الإطارات الجزائرية من مسيرين ومهندسين وليس العمال البسطاء فقط لأخذ المناصب المهمة في الشركات الأجنبية، ونذكر على سبيل المثال الشركة الأمريكية ANADARCO التي أمضت عقدا مع الجزائر لمدة ثلاثين سنة.

الاقتراح الثاني هو فتح القطاع المنجمي الجزائري للقطاع الخاص الجزائري وللمستثمرين الجزائريين الخواص، و يكون هذا مثلا في مجال الأشغال البترولية، الاستكشاف، الاستغلال...الخ، مثلما هو الحال في أماكن أخرى خاصة عند الجيران.

لا تفوتني هذه الفرصة لأتوجه بكل الاعتراف والشكر للحكومة وخاصة وزارة الطاقة والمناجم للدور الكبير الذي لعبته في الساحة العالمية لإعادة نوع من الاستقرار ورفع أسعار النفط في السوق العالمية.

ثالثا: أما المحور الثالث في تدخلي هذا فهو انشغال ذو طابع محلي مع المساهمة باقتراحات وأنتهز الفرصة لأقول إن التقسيم الإداري الأخير للعاصمة أتى بانعاش جهة على حساب أخرى، فعلى سبيل المثال غرب ولاية بومرداس المعروف بالمنطقة الصناعية الذي ضم إلى محافظة الجزائر الكبرى نتج عنه عجز مالي يتمثل في 68% والذي يقدر بـ 26 مليار سنتيم من مداخيل الولاية ورغم كل المعاناة والضرر الحاصلين بسبب الإرهاب في المنشآت القاعدية من مدارس وجسور، فإن ولاية بومرداس غير معنية بالبرنامج الخاص للولايات العشرين فأصبحت هذه الولاية منعدمة التنمية لعدم وجود الإمكانيات المالية فكيف ترى الحكومة تعديل هذه الوضعية الصعبة للولاية، مع الإشارة إلى أن هناك مشاريع مهمة لم تنجز إلى يومنا هذا، منها: توسيع الميناءين"دلس وزموري البحري"، تنمية القطاع السياحي بالولاية التي يقدر طول شواطئها بـ120 كلم طولا، إنعاش القطاع الصحي بتدعيم المستشفى الوحيد للولاية الموجود "بالثنية"، إنشاء المناطق الحرة والمناطق الجمركية، دعم القطاع الفلاحي والاعتناء به، بالإضافة إلى دعم جامعة بومرداس التي ستفتح أبوابها إن شاء الله في الدخول الجامعي القادم، ولفتة هنا من حضرتكم إلى المعهد الوطني للهندسة الميكانيكية ودار الثقافة.

وأخيرا أتساءل عن قرار التعويض لولاية بومرداس الذي كان مبرمجا لخمس سنوات.

تلك هي بعض التساؤلات التي أردت أن أتطرق إليها بصفة مختصرة.

شكرا سيدي رئيس الحكومة، وفقنا الله وإياكم لما هو خير للجزائر.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد العزيز قوري وأحيل الكلمة إلى السيد بوعلام بسّايح.

السيد بوعلام بسّايح: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، أيتها السيدات أيها السادة.

لقد تطرق الزملاء إلى كثير من القضايا المطروحة في الساحة الوطنية معبرين بذلك عن انشغالات المواطنين في شتى الميادين، ولا شك أن السيد رئيس الحكومة عند إجابته عن الأسئلة سيسلط الأضواء على جميع الاهتمامات متكفلا بمعالجتها ومستجيبا في نفس الوقت لرغبة أعضاء مجلسنا الموقر ورغبة الرأي العام في الاطلاع، وتفاديا للتكرار سأتحدث عن بعض الجوانب السياسية التي ظهرت من خلال الممارسة التي باشرها عدد كبير من أعضاء مجلس الأمة في المدة الأخيرة، وفي ختام تقديمه لبرنامج الحكومة كان السيد رئيس الحكومة قد ذكر بمواقف الجزائر من بعض القضايا الهامة، وفي هذا السياق وتأكيدا لمواقف الجزائر الثابتة أريد الإدلاء ببعض الملاحظات، فمنذ استكمال المؤسسات التشريعية الوطنية تمت لقاءات بين برلمانيين أجانب وبرلمانيين جزائريين سواء كان ذلك على صعيد المجلس الشعبي الوطني أو على صعيد مجلس الأمة، وتارة ضمن الوفود المشتركة بين الغرفتين لشرح الأوضاع في البلاد أمنيا وسياسيا واقتصاديا، وجاء ذلك سندا وتدعيما للجهود المكثفة التي تقوم بها الدبلوماسية الجزائرية وعلاوة على النتائج الإيجابية الملحوظة للمحادثات فإن ما أثار اهتمام الوفود الأجنبية هو تمثيل كل المجموعات البرلمانية المنتمية إلى أحزاب مختلفة، ولقد حرصنا وسنحرص على أن تمثل في الوفود كل المجموعات وحتى الأعضاء الذين لا ينتمون إلى مجموعات، تطبيقا لمبدإ التداول وإشراك الجميع في المداولات وإبداء الرأي بكل حرية وشفافية، فهذا التمثيل الواسع المتنوع أثار اهتمام الوفود والصحافيين الأجانب فتأكدوا من وجود الديمقراطية في

الجزائر وتيقنوا من أن الجزائريين على اختلاف ألوانهم السياسية عازمون على تكريس الديمقراطية في البلاد وتعميقها. ولاحظوا أيضا حقيقة أخرى واضحة وهي أن أعضاء الوفد الجزائري قد يختلفون في الرأي بحكم انتماءاتهم الحزبية المختلفة، ولكن عندما يتعلق الأمر بالمصلحة الوطنية العليا لبلادهم وسلامتها ينطقون بلغة واحدة للدفاع عن سيادة وطنهم، كما لاحظوا أن الصحافة في الجزائر تتمتع بحرية كاملة في التعبير حتى إنها لا تمتنع من النقد الحاد، دون أن يعرضها ذلك إلى متابعة أو عتاب. وبـهذه المناسبة نشيد بالدور الذي قامت به صحافتنا في هذه المرحلة التي تمثل منعرجا حاسما في تطوير المجتمع الجزائري، كما لاحظوا أيضا أن المرأة الجزائرية تتمتع بثقافة سياسية راقية وأنها تلعب دورا أساسيا في الدفاع عن الديمقراطية والذود عن قيم الجمهورية على كل الأصعدة وجميع المستويات ولكنهم كثيرا ما يرددون علينا أسئلة لفتح المجال أكثر للصحافيين الأجانب لزيارة الجزائر بغية الاطلاع على ما يجري فيها، وكلنا نعلم أن عددا كبيرا من الصحافيين الأجانب زاروا الجزائر وعددهم يقارب ستمائة صحفي لسنة 1997 وحدها، وكلنا نعلم أيضا أن البعض منهم يأتي هنا بأفكار مسبقة أو بخلفيات سياسية ولكننا نعتقد أيضا أن مجيئهم يكون – في نهاية المطاف ومهما كانت الظروف – انتصارا للحقيقة وتأكيدا لكفاح الجزائر من أجل الديمقراطية والحرية، وبناء على نتائج التجربة التي عشناها في الأسابيع الماضية ضمن تحركات مكثفة، أدت بالخصوص إلى إفشال محاولة التدخل في شؤوننا الداخلية فإنه ينبغي أن نتسم بيقظة متواصلة، بالاستمرار في تجنيد جميع الطاقات من أجل التصدي لكل محاولة للمساس بسيادة الدولة والتي قد تبرز من حين لآخر هنا وهناك والتي نرفضها رفضا باتا شكلا ومضمونا.

إننا دخلنا عهدا جديدا في حياتنا الوطنية وإننا نؤمن بعدالة مشروعنا الديمقراطي رغم صعاب المرحلة، وما تفتحنا على العالم إلا دليل على ثقتنا بأنفسنا وسوف يسجل التاريخ مرة أخرى، انتصار الشعب الجزائري على المؤامرة الكبرى التي حيكت ضده، وفي نفس الوقت هو انتصار للكرامة والحرية والديمقراطية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام بسّايح وأحيل الكلمة إلى السيد بوبكر بوقرنوس، فليتفضل.

السيد بوبكر بوقرنوس: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

تدخلي سيكون حول قطاع الفلاحة ونقطة أخيرة حول الدبلوماسية.

نعلم أن قطاع الفلاحة يعيش عدة مشاكل أصبحت تشكل حواجز حقيقية لدفع عجلة الإنتاج الوطني، وفي الحقيقة أن قائمة الانشغالات طويلة وليست غريبة عن أحد ولهذا سأطرح بعض النقاط التي ربما لم ترد في برنامج الحكومة، وهي ليست بتوجه سلبي ولكن مساهمة للفت الانتباه والاستفسار.

النقطة الأولى وكما نعلم، تتمتع الجزائر بمنجزات وهياكل أساسية هامة ومعتبرة في ميدان الفلاحة. فأصبحت اليوم هذه المنجزات بحكم الخوصصة مجمدة أو معرضة للبيع إلى قطاعات لا علاقة لها بالعالم الفلاحي والمثال على ذلك شبكة التبريد الموجودة عبر التراب الوطني أو الأملاك التابعة للدواوين المنحلة.

والسؤال: لماذا هذا التفكيك السريع لمنشآت وطنية حيث أصبحت الفلاحة معزولة عن عالمها الطبيعي؟

وبهذه الوضعية وباسم السوق الحرة أصبح الفلاح يتعامل مع محيط جديد غير مهيإ لخدمة هذا القطاع.

السؤال الثاني سيدي رئيس الحكومة، هو هل هناك إجراءات لتحضير هذا المحيط الجديد المتعامل مع الفلاحة، وهل هناك ضمانات لإبقاء هذه المنشآت في خدمة هذا القطاع؟

النقطة الثانية، نلاحظ - في بعض السنوات - عدم التحكم في العنصر الإحصائي بطريقة دقيقة، وهذا ناتج عن شبه قطيعة بين السلطة الفلاحية والقاعدة، ونعلم أنّ عنصر الإحصائيات المدققة، يعتبر قاعدة لكل دراسة أو برمجة استراتيجية، خاصة على الساحة الدولية.

أنا أتساءل هل نعرف حاليا المساحات الحقيقية المزروعة بالحبوب أو البطاطس والتي تعتبر من الزراعات الاستراتيجية؟ وهل نعرف المساحات الزراعية الإجمالية حاليا بعد تقسيم المزارع وضياع الكثير لصالح الإسمنت؟، عدم التحكم - وبدقة - في العنصر الإحصائي لا يمكن المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين من وضع برنامج مسبق لاستيراد البذور مثلا من السوق الدولية ويصلون دائما في آخر المطاف إليها مما يرغمهم على شراء نوعية لا تتلاءم في معظم الحالات مع المناخ الوطني أو شراء أصناف غير مرغوب فيها بدفع ثمن مرتفع على عكس بلدان أخرى، ولنا أمثلة حية في هذا الميدان.

والسؤال: هل لدينا الحق في عدم التحكم في عنصر الإحصائيات في عهد الإنترنت ؟

النقطة الثالثة: نلاحظ في هذه السنة غيابا كليا لقطاع إنتاج البذور الوطنية وأصبحت الجزائر تعتمد على الاستيراد فقط، وإنتاج البذور الوطنية يتعلق مباشرة بمجال البحث العلمي الفلاحي الذي نلاحظ غيابه في البرنامج الحكومي المصادق عليه في أوت لسنة 1997 رغم أهميته خاصة على المدى البعيد، وأشير في هذا المجال إلى تجميد بعض المراكز العلمية لإنتاج البذور القاعدية، كمركز سطيف مثلاً الذي أنجز في إطار مشروع جزائري كندي، وهو حاليا مجهز بأحدث الوسائل العلمية، ويقال عنه أنه أهم مركز للبذور القاعدية في إفريقيا حيث له قدرات إنتاج بـ 200 ألف طن من بذور البطاطس الشيء الذي يفوق الاحتياجات الوطنية، وفي هذا المجال أشير إلى أن الجزائر استوردت إلى غاية 15 مارس من هذه السنة 81 ألف طن من هذه البذور مقابل لاشيء للبذور الوطنية عكس السنوات الماضية حيث كانت البذور الوطنية تغطي تقريبا 50% أو 60 % من الاحتياجات الوطنية.

والسؤال: كيف تنوي الحكومة تنظيم البحث العلمي الفلاحي؟ وما هو مصير المعاهد التقنية الموجودة في بلادنا؟ ولماذا تم توقيف برنامج إنتاج البذور ؟.

النقطة الرابعة: تتعلق بالمنظومة المصرفية والسؤال بسيط جدا، وهو: متى يصل التعاون الفلاحي في ظل النظام الجديد إلى الفلاح في الجزائر العميقة ـ وأقول في الجزائر العميقة لأنه مطبق في بعض الولايات - لتخفيف ما يعانيه الفلاح مع البنوك؟.

النقطة الخامسة: تكلمتم السيد رئيس الحكومة في تدخلكم أمام هذا المجلس الموقر عن مشروع قانون يتعلق بالري قصد رفع المساحات المسقية، الشيء الذي نرحب به وسؤالي هو هل هناك برنامج يعمل على إنقاذ المساحات المسقية والعناية بـها والتي أصبحت في حالة يرثى لها والأمثلة -في الحقيقة- كثيرة نذكر منها: بوناموسة في عنابة، الطارف، الشلف، العبادلة في الصحراء...الخ وفي هذا المجال نحن نعرف أن بلادنا تتميز بعدم الاستقرار في كمية الأمطار من سنة إلى أخرى، الشيء الذي يرغمنا على الاحتفاظ على الأقل بما نملكه من المساحات المسقية.

أما النقطة السادسة والأخيرة والتي تتعلق دائما بموضوع الفلاحة فأرجع وأعود -سيدي رئيس الحكومة- إلى ما قاله بالأمس زميلي في المجلس عن قطع الأشجار وفي هذا المجال نعلم أن من بين أسباب نقص الأراضي الفلاحية الخصبة، ظاهرة التصحر وزحف الرمال نحو الشمال، فتساؤلي هنا يكمن في المدى الذي وصل إليه مشروع السد الأخضر وما هو تقييمكم لمشاريع الأشغال الكبرى في هذا الميدان؟ هذا في ميدان الفلاحة.

أما النقطة الأخيرة من الأسئلة سيدي الرئيس فتتعلق بميدان الدبلوماسية والذي تطرق إليه السيد الزميل بوعلام بسّايح وأنا أجدد تساؤلي عن الموقف الأمريكي إزاء الجزائر الذي يتغير من حين إلى آخر، وأقول إنه ليست هناك قضية جزائرية وأن موقف مجلس الأمة واضح جدًا باللائحة التي أصدرها معبرًا بها عن موقف الشعب الجزائري ونحن نرفض مرة أخرى التدخل في شؤوننا الداخلية ونتمنى أن تعطينا الحكومة موقفها إزاء الموقف الأمريكي الجديد حول ملف قد طوي ودخل حقيبة النسيان، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: أشكر السيد بوبكر بوقرنوس وأحيل الكلمة إلى السيد صالح قايد، فليتفضل.

السيد صالح قايد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء المجلس، السيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له، أهلا وسهلا بكم بيننا.

يسعدني سيدي رئيس الحكومة أن أتقدم إلى سيادتكم ببعض التساؤلات.

أولاً: سيادة رئيس الحكومة، إن المواطنات والمواطنين أدوا واجباتهم كاملة أثناء إعادة بناء الهياكل التشريعية انطلاقا من الانتخابات الرئاسية وانتهاء بمجلس الأمة وهم اليوم ينتظرون تطبيق الوعود التي رفعت في شكل شعارات أو خطب سياسية واعتبارا أن البلدية هي الخلية الأساسية التي تمثل الدولة، ونظرا للوظائف المسندة لها في الميادين التنموية، والاقتصادية والاجتماعية، فالبلدية يقصدها اليتيم والأرملة والمعوق والبطال وكافة أفراد المجتمع، ونظرًا للعجز المالي الذي تعيشه عدة بلديات على مستوى التراب الوطني هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى عمال البلديات المذكورة لم يتقاضوا أجورهم لشهور عديدة، هذا بدون أن نتكلم على المرحلة المرة التي عاشتها البلاد، فما هي التدابير الاستعجالية التي اتخذتها الحكومة حول هذا الموضوع؟

ثانيا: ما هو مصير مشروع "مترو الجزائر"؟.

ثالثا: ما هو مصير توسيع مطار هواري بومدين رحمه الله؟ ولماذا الأشغال متوقفة؟ هل هو العجز المالي أم له مبررات أخرى؟

ومن ناحية أخرى ـسيادة رئيس الحكومة- فإننا مرة أخرى نقف مشككين في السياسة الأمريكية نحو الجزائر فالسياسة الأمريكية تجاه الجزائر تتغير في عدة مناسبات وأطلب من السيد رئيس الحكومة أن تكون المعاملة مع السياسة الأمريكية بالمثل. شكرا، والسلام عليكم، ووفقكم الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح قايد وأحيل الكلمة إلى السيد احميدة ماضوي، فليتفضل.

السيد احميدة ماضوي: السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدة والسادة الوزراء،زميلاتي زملائي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة أردت أن أعرض على سيادتكم الانشغالات الآتية:

أولا: في إطار التعاون ما بين الدول المجاورة وخاصة منها الدول التي تجمعنا بها علاقات حسنة، هل هناك برامج مسجلة خاصة بتنمية المدن الحدودية؟ خاصة إذا علمنا بأن هناك لجانًا مشتركة أنشئت لهذا الغرض وما هو تقييمكم سيدي رئيس الحكومة لنتائج نشاط هذه اللجان؟ وما هي آفاق تعزيزها في المستقبل؟.

ثانيا: في مجال تكفل الدولة بمشاكل المواطن ولتحقيق التوازن الجهوي صدر مرسوم حكومي رقم 28 المؤرخ في 15 جانفي 1995 والمتعلق بتحفيز إطارات الإدارة العمومية للعمل بمناطق أقصى الجنوب والمناطق النائية وذلك بتخصيص منح مالية تحفيزية إلا أن هذه الإجراءات لم تعط النتائج المتوقعة ويرجع السبب حسب تقديرنا إلى نسبة المنح المقدمة والمستوى المعيشي في هذه المناطق المرتفع جدا حيث يصل في بعض هذه المناطق إلى أكثر من أربعة أضعاف مقارنة مع جهات أخرى من الوطن، بحيث إن هذه الإجراءات لم تعد تستقطب الإطارات الوطنية القادرة على المساهمة في التنمية في هذه المناطق ونظرا للحاجة الملحة لمثل هذه الأسلاك في شتى الميادين وخاصة منها إطارات القطاع الصحي المختص هل هناك سيدي رئيس الحكومة إجراءات أخرى ستتخذونها في هذا المجال؟ خصوصا وأن وتيرة التنمية في هذه المناطق مرهونة بالدرجة الأولى بوجود إطارات قادرة على مواكبة مسيرة التنمية التي تشهدها بلادنا.

ثالثا: مجال التشغيل، سيدي رئيس الحكومة إذا قيمنا حجم الاستثمار في قطاع المحروقات في ولاية إليزي نجده في تطور ملحوظ خاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن ميدان الشغل يبقى يشتكي من عدم تنظيمه بحيث إن أغلبية سكان المنطقة بطالون وإذا نظرنا لإمكانيات التشغيل نجدها موجودة، إلا أنه وفي غياب تنظيم للشغل يبقى مواطنو

الجهة الأكثر حرمانا، بينما عملية التشغيل في تزايد مستمر يوما بعد يوم، وإذا علمنا سيدي رئيس الحكومة أنه لا سبيل آخر في الوقت الحالي في هذه المنطقة إلا التشغيل في قطاع المحروقات باعتباره النشاط الاقتصادي الوحيد في المنطقة، وعليه فإنني ألتمس من سيادتكم أخذ هذا الانشغال بعين الاعتبار وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد احميدة ماضوي وأحيل الكلمة إلى السيد طاهر خويضر، فليتفضل.

السيد طاهر خويضر: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، تدخلي يدور حول ثلاث نقاط، الأولى حول الهيئات المحلية: إن سياسة أية حكومة لا يمكن أن تكلل بالنجاح إلا إذا كان لها امتداد على المستوى المحلي، وقد عرفت بلادنا حكومات متعاقبة بسياسات متباينة، مع اعتماد نفس الأساليب في تسيير الجماعات المحلية، والملاحظ أن هذه الجماعات تتخبط في وسط محيط مطالب بتلبية حاجيات مختلفة لم تتمكن من أدائها لأسباب عديدة منها:

1) النمط المتبع في التسيير والمستمد من طبيعة الحزب الواحد،

2) إفتقار الجماعات المحلية للإمكانيات المادية.

3) اعتماد أساليب قديمة في التسيير.

4) إفتقار الجماعة المحلية لصفة القوة العمومية مما جعل هيبة الدولة شبه غائبة على المستوى المحلي وأعطي مثالا لذلك الحرس البلدي الذي لا يخضع لسلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي. كل هذه النقائص جعلت الجماعة المحلية وخاصة البلدية هيئة لتسجيل انشغالات المواطنين فقط دون تقديم الحلول اللازمة لها وكما يقول المثل "فاقد الشيء لا يعطيه"، وحتى تتمكن الجماعة المحلية من لعب دورها لابد من تغييرات فكرية وعملية نوجزها في نقطة واحدة وهي اعتبار البلدية امتدادا للدولة بصفة فعلية مع تزويدها بالوسائل القانونية والمادية والبشرية الضرورية. فإذا كان الجانب القانوني قد ورد في برنامج الحكومة فسؤالي هو ما هي الإجراءات العملية التي تراها الحكومة لإيجاد حلول للعجز المالي للبلديات وهي تفوق حسب المصادر ألف (1.000) بلدية علما بأن أغلب المؤسسات المحلية التي كانت تمول ميزانية البلديات أصبحت عاجزة عن فعل ذلك؟

أما النقطة الثانية، فتتعلق بالتنمية الريفية التي تعتبر-كما هو معلوم- جانبا هاما من التنمية الشاملة، وهي تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة لسكان الريف، وكذا وضع حد للنزوح الريفي الذي تعاني منه البلاد، لكن الأعمال الإرهابية المسلطة على أهل الريف دفعتهم للهجرة والبحث عن أماكن آمنة.

سيدي رئيس الحكومة، التنمية الريفية تتطلب بالضرورة إعادة إعمار القرى والمناطق المهجورة، فما هي السياسة المتبعة من قبل الحكومة في هذا الشأن؟

النقطة الثالثة، تتعلق بالتقسيم الإداري أو إعادة تنظيم الجزائر العاصمة، وكما سبق أن قال زميلي من بومرداس فإن التنظيم الجديد وتحويل العاصمة إلى محافظة نجم عنه انعكاس سلبي على الولايات المجاورة خاصة تيبازة وبومرداس حيث استحوذت العاصمة على مناطق ذات نشاط واسع والتي كانت تساهم في تمويل الولايات، فوجدت ولاية تيبازة نفسها بمنطقة غربية فقيرة تفتقر إلى كل شيء حتى الطريق الوطني رقم 11 الذي هو طريق رئيسي على الساحل تعطلت الأشغال به.

سيدي رئيس الحكومة، هل هناك من إجراءات تهدف إلى إعادة التوازن داخل هذه الولايات؟

والسؤال الثاني في نفس السياق، ما هو تقييمكم الأولي لتجربة التنظيم الجديد من تحويل الجزائر العاصمة إلى

محافظة؟

النقطة الرابعة التي أردت أن أتدخل فيها وهي كذلك انشغال محلي، وتخص الأمازيغية، وعندما نتكلم عن الأمازيغية يحصرها الكثير في منطقة معينة لكن الحقيقة أنها تراث مشترك لكل الجزائريين والشعب الجزائري متمسك به.

والشيء الملاحظ عمليا أن"الشنوية" وهي ثقافة أمازيغية تمتد من منطقة غرب العاصمة إلى ولاية الشلف غربا وإلى ولاية عين الدفلى جنوبا لا تجد مكانتها، كيف ترى الحكومة تطوير هذه الثقافة وإبرازها كتراث وطني مشترك لكل الجزائريين، يساهم في تقوية الوحدة الوطنية؟ وهنا أتكلم عن الثقافة الأمازيغية بصفة عامة ولا أقصد اللغة فقط.

وأخيرا لدي انشغال كلفت بطرحه من طرف بعض الزملاء وهو يتعلق برؤساء المندوبيات التنفيذية السابقين هذا الانشغال يتمثل فيما يلي: من حين إلى آخر نلاحظ حملة إعلامية موجهة ضد رؤساء المندوبيات التنفيدية كأنهم هم سبب مأساة الجزائر، وهم الذين تقلدوا مسؤوليات، ولبوا نداء الواجب في الوقت الذي كانت فيه مؤسسات الدولة مهددة بالانهيار، وفي الوقت الذي كان الكثير يعتقد أن الدولة الجزائرية قد انهارت ويفكر في اللجوء السياسي إلى الدول الغربية، فهذه الفئة قدمت تضحيات كبيرة في سبيل الوطن فمنهم من اغتيل وهم كثيرون، ومنهم من فقد أفراد عائلته انتقاما ومنهم من فقد ممتلكاته، وأصبحوا اليوم يتعرضون إلى المساومات المغرضة ونقرأ في بعض الصحف مأساة هذه الفئة.

فعرفانا وتقديرًا لما قدموه، أطلب من سيادة رئيس الحكومة إيجاد طرق للتكفل بمشاكلهم وخاصة الذين قدموا الكثير للدولة الجزائرية وشكرا والله ولي التوفيق.

السيد الرئيس: شكرا للسيد طاهر خويضر وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المالك التيجاني.

السيد عبد المالك التيجاني: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وعلى صحبه وسلم، السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدة الوزيرة، السادة الوزراء الأفاضل، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، سلام الله تعالى عليكم ورحمته وبركاته.

وبعد، فإنه لمن دواعي الأمل والحبور أن يجمعنا هذا اللقاء وهاته الفرصة السانحة حتى يطرح كل منا انشغالاته التي تراوده من حين لآخر.

إذًن فلا يفوتني سيادة رئيس الحكومة إخطاركم وإعلامكم أن مجلسنا الفتي هذا يرقبه المجتمع عن كثب من أجل التطلّع إلى سيره وعلى آفاقه المستقبلية وعلى أبعاده ومراميه.

وعليه، فنحن بدورنا وافقنا وبذلنا قصارى الجهد من أجل خدمة المجتمع والصالح العام وترقية هذا المجتمع وتحسين أوضاعه والدفاع عن مصالحه والذود عن مكتسباته ومن أجل السير بالأمة إلى بر الأمان الأبدي، هذا وإن أردنا من مجلسنا الموقر هذا أن يكون خلية حية تتجلى فيه روح الجدية بكل أساليب العصرنة في دواليب الحكم والعمل الجماعي المنظم والمكثف المنبثق من بين أفراده بصرف النظر عن تلك الانتماءات والنعرات الجهوية الضيقة فالجميع ينتمي لأمة واحدة وهي الجزائر العظيمة، جزائر المعجزات، جزائر البطولات، ولا شك أن جميعنا تهمه عزتها ومصلحتها وشموخها سواء أكان ذلك داخل القطر أم في المحافل الدولية، خاصة ونحن على مشارف الألفية الثالثة، فقد عقدنا العزم على رفع التحدي والسير قدما كل في حدود ما أوكل إليه نحو غد أفضل.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدة الوزيرة، السادة الوزراء الأفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

إنني أغتنم هذه الفرصة لأناشدكم باسم الوطن، أنتم ومن كان على شاكلتكم من المواطنين الخلّص أن تسعوا في جمع شتات هذا المجتمع، ولمّ شعثه، ورفع الغبن عن ربوع هذا الوطن العزيز حتى لا يجد أعداؤنا فينا من نصيب، فيأمن وطننا من غوائلهم، وما تكنه لنا ضمائرهم، ونرد كيدهم في نحورهم. ولا يخالطني أدنى شك في أنه لا يعزب

عن أمثالكم، أن ما عليه أمتنا اليوم إنما هو نتيجة مؤامرة دنيئة حيكت ضد وطننا العزيز، فآن لها أن تبوء بالفشل والخيبة، وهذا شأن كل مؤامرة دنيئة.

سيادة رئيس الحكومة، إن الذين توافدوا بكثرة على صناديق الاقتراع، حين استكمال دولتنا بناءها المؤسساتي، هؤلاء الذين توافدوا بكثرة وبكل صدق ونزاهة قد منحونا ثقتهم التاريخية بكل ديمقراطية، وهم ينتظرون منا الكثير، ينتظرون منا أن نكون بناة بحزم وعزم وثبات، من أجل تحسين الأوضاع وسدانة الصالح العام، ينتظرون منا أن نحقق لهم ما يمكن تحقيقه ونحن بدورنا وافقنا على بذل قصارى الجهد وفاء بالعهد، وعليه -سيادة رئيس الحكومة- فإن بعض الفئات المحرومة في هذا المجتمع، ضمتهم بعض ولاياتنا الفتية بحاجة إلى إنعاش مادي، وفي حاجة إلى مد يد العون، حتى يستطيعوا مقاومة قساوة الطبيعة ومغالبتها، ونذكر على سبيل المثال بعض ولايات الجنوب، وأخص بالذكر منها (ولاية الوادي)، التي هي الآن تصارع الطبيعة وتحاول من حين لآخر مغالبتها، فالفلاح مثلا في هذه البقاع يعاني الأمرين مصارعة للطبيعة بما في ذلك صد الكثبان الرملية المهولة في تخوم الصحراء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، مقاومة صعود المياه الجوفية التي قضت على ثروة النخيل، وأتلفته. ضف إلى ذلك تلوث المحيط وتصدع المباني السكنية الجبسية من جراء صعود هذه المياه الجوفية، الأمر الذي أدى إلى إيجاد برك ومستنقعات تخرج منها حشرات ضارة بصحة المواطن حتى قال أطباء المنطقة بأن أمراض الحساسية التي انتشرت في هذه البقاع إنما سببها ما يخرج من حشرات، من تلك البرك والمستنقعات.

سيادة رئيس الحكومة، المساءلة التي وددت طرحها هي كالتالي:

أولا: تقديم مساعدة لفلاحي هذه المنطقة، لما يعانونه من مصارعة الطبيعة ومغالبتها.

ثانيا: القيام بحل استعجالي لمعالجة صعود هذه المياه الجوفية، إما بصرفها، أو جعل حد لهذا الوباء الخطير الذي يهدد المنطقة.

ثالثا: نحن كمنطقة من ضمن ولايات الجنوب التي تعاني الحرمان من الغاز الطبيعي، وكلما طرحنا هذا التساؤل عن الغاز الطبيعي، نرى الكثير من إخواننا وزملائنا من ولايات الشرق والغرب والشمال يحتارون ويندهشون لذلك، كيف أنتم تعيشون في منبع الغاز الطبيعي ولا تتمتعون به ؟ لعمري هذا في القياس بديع! أو:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ

والماء فوق ظهورها محمولُ.

نرجو سيادة رئيس الحكومة مراعاة هذا الجانب، وأخذه بعين الاعتبار.

رابعا: إنه لدينا من المجالس الشعبية من تعاني من مديونية كبيرة، وهي من مخلفات المندوبيات التنفيذية السابقة، بحيث إن المنتخبين المحليين، وجدوا أنفسهم مكتوفي الأيدي، دون القدرة على تلبية الوعود الانتخابية، فنرجو -سيادة الرئيس- إيجاد حل لهذا العائق الذي يقف حجر عثرة في طريق مجالسنا الشعبية البلدية.

خامسا: لقد صدر مرسوم حكومي يقضي بإرجاع الأراضي الفلاحية والزراعية إلى مستحقيها، قصد الاعتناء والقيام بها لكن هذا المرسوم بقي مهمشا، فنرجو سيادة رئيس الحكومة اتخاذ مبادرة فعالة لتجسيد هذا المرسوم على أرض الواقع.

وختاما نرجو من سيادة رئيس الحكومة إعطاء عناية واهتمام لمنطقة الجنوب بصفة عامة، بإدراجها ضمن المشاريع التنموية والاقتصادية للوطن، حتى يتسنى للجنوب المساهمة في بناء المجتمع الجزائري المتطلع إلى غد أفضل بعون الله، شكرا سيادة الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المالك التيجاني، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى دريوش، فليتفضل.

السيد مصطفى دريوش: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، سيدي رئيس الحكومة، سيداتي سادتي أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي المحترمين أعضاء مجلس الأمة الموقر، أيها الحضور، السلام عليكم.

إسمحوا لي أن أتدخل في بعض النقاط، النقطة الأولى هي المؤسسات المحلية المنحلة، فكما هو معلوم فيما يخص المؤسسات المحلية، فإن البعض منها قد تمت إعادة هيكلته، والبعض الآخر حُلَّ، وفي هذه المؤسسات التي حلت رجع البعض منها إلى العمال، والبعض الآخر سيباع مستقبلا.

والانشغال المطروح لدى البلديات والمنتخبين المحليين هو حول هذه المؤسسات في كيفية، أولا، استردادها من طرف هذه البلديات الواقعة في ترابها لنتمكن من منحها الامكانيات لأن كثيرا من البلديات لا تملك أراض ولا محلات لكي تستطيع إقامة المرفق العام الذي هو ضروري لممارسة مهامها الرئيسية المنوطة بها ومثال ذلك مؤسسات (أسواق الفلاح) وغيرها، والتي تستطيع البلديات تحويلها إلى منشآت رياضية أو منشآت للتسلية أو منشآت حتى ثقافية كدار الثقافة... إلخ. وهذا الانشغال مبني على أساس أن هذه المؤسسات كانت أصلا تابعة للبلديات، وبطبيعة الحال فالبلديات هذه سترجع للخزينة العامة التي هي ملك الدولة ولكن البلديات بحاجة ماسة إلى هذه المؤسسات التي لها مقرات وأراضٍ تحتاجها.

وقد طرح هذا الانشغال على السيد الرئيس المدير العام للشركة المالكة (HOLDING) الخاصة بالوسط، وعلى بعض المسؤولين على هذا القطاع، لذا فأنا أرجو من السيد رئيس الحكومة النظر في تكييف القوانين المتعلقة بتسيير هذا الموضوع، وذلك قصد تلبية إحتياجات البلديّات ولا سيما أن المنتخبين والبلديات بصفة خاصة لها مشاريع كبيرة والمواطنون ينتظرونهم لإنجاز وعودهم الانتخابية.

النقطة الثانية، وقد سبقني إليها أحد الزملاء من ولايات الوسط، لكنني سأركز عليها من جانب واحد، وهي فيما يخص الأمر رقم 97/14 المتعلق بالتنظيم الإقليمي لولاية الجزائر ففي المادة السابعة منه، التي كانت تنص على ما يلي: "تمنح ولاية الجزائر لغاية 31 ديسمبر 1997 إعانات مالية لولايات: البليدة، بومرداس وتيبازة، في شكل شرائح بمجرد صدور هذا الأمر، في انتظار -وهذا هو المهم سيدي رئيس الحكومة- وضع الترتيب التشريعي للتعويض المالي ما بين الجماعات المعنية". إذن فالتساؤل المطروح حول هذه المادة (7) والنصوص التطبيقية التي ستصدر، والتي تنتظرها كل من ولايات الوسط، والجماعات المحلية، لأن صدورها سوف يطمئن الولايات المعنية.

فيما يخص النقطة الثالثة، وكما هو معلوم للجميع، فالإدارة الجزائرية بصفة عامة والمحلية بصفة خاصة، وفي مختلف المستويات قامت بدور كبير جدا إبان المرحلة الانتقالية، ابتداء من سنة 1990 إلى غاية نهاية سنة 1997، فالإدارة تحملت أعباء كثيرة ولا نقول وحدها ولكنها تحملت القسط الأوفر، ونحن بهذه المناسبة نبارك القانون الذي سيصدر والذي تم إعداده وقد بشرنا به رئيس الحكومة والمتعلق بقانون الوظيف العمومي والذي انتظرناه منذ زمان والذي يمس معظم أعوان وموظفي الدولة ونتمنى لدى عرضه علينا أن يستجيب لانشغالات الموظفين والأعوان، كما يوجد قانون آخر طالما انتظرناه، وهو الخاص بسلك الولاة ولكي لا يفهم الإخوان أنني أتكلم عن الولاة فقط فإنني أذكر سلك الولاة بما فيه رؤساء الدوائر والأمناء العامين ومدراء التنظيم وكل الأسلاك الداخلة في هذا القطاع، وهذا القانون كان محل الحديث منذ حوالي 20 سنة والإخوة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية على علم بهذا الملف الذي يمس سلكا هاما من أسلاك الدولة والذين لعبوا دورا هاما وفعالا في المرحلة الانتقالية، وإن شاء الله ستنظمونهم -إن أمكن- في إطار هذا القانون.

النقطة الرابعة، وتخص المحافظة على الأراضي الفلاحية، وربطها بدور التهيئة العمرانية، وسأتكلم على ولايات الوسط ربما لأننا نعيش فيها، والتي تقع بها المتيجة والأراضي الصالحة للزراعة ولكن مع الأسف زحف عليها العمران المتوحش، وأقول متوحش لأنه بدون قواعد وبدون تنظيم وهو موجود في كل يوم ومستمر وهذا رغم المحاولات من حين لآخر من طرف المسؤولين المحليين وذلك لترحيل القاطنين بالمتيجة، وهدم منازلهم الواقعة بها التي بنيت بطريقة غير قانونية بطبيعة الحال نظرًا للظروف هؤلاء السكان النازحين من الأرياف الفارين من همجية الإرهاب. والطريقة التي عملنا بها في السابق، تقريبا منذ سنة 1986 عند تناولنا ملف البناءات الفوضوية وعالجناه، ما زالت هي نفسها إلى حد الآن، فهناك قانون، وهناك مكلفون بتطبيق هذه القوانين لكن النتيجة منعدمة ومعدومة ومازال الزحف مستمرًا ومتواصلاً وهذا يلاحظ يوميا، ذلك أن القضاء على الزحف لم يكن مبرمًا، إذ يبدأ بكوخ فيصير كوخين ثم يصيران حيًّا ثم مدينة ثم بلدية وهذا معروف عند الجميع.

فأقول إنه قد حان الوقت لنعالج هذا الموضوع بنظرة أخرى، فعلى الدولة وعلى مسؤولي هذا القطاع التحلي بروح المبادرة والقيام بخلق مناطق للتوسع، لأن الشيء الذي تعانيه البلديات هو أن المخطط العمراني للبلديات يوضع على أساس مدة خمس (5) سنوات، أو عشر (10) سنوات، أو خمس عشرة (15) سنة، ويفترض فيه كيفية توسع البلدية، وما هي المناطق المخصصة للمرافق العامة؟ والمرافق الخاصة؟ والبناءات الفردية؟

هذه المخططات -سيدي رئيس الحكومة- منها ما وضع وصودق عليه، وهي لا تملك أي مجال للتوسع، فكيف لا يبني الناس بناءات فوضوية؟ وأعطي مثالا لذلك بلدية تيبازة، فليس بمقدورها حتى إنشاء محطة لنقل المسافرين، وهي

لا تستطيع أن تنشئ سوقا بلدية، فليس لديها أماكن، ذلك أنه يحدها البحر من جهة والأراضي الفلاحية من جهة أخرى، والآثار من جهة ثالثة.

وكثير من بلديات تيبازة، الواقعة على الشريط الساحلي تعاني من نفس المشكل، فالمخطط العمراني الذي من المفترض أن يعطي لها مجالا للتوسع، لم يكن كذلك.

أقول إنه لابد من التفكير والحل ليس عندي بطبيعة الحال، لكن يجب أن نفكر في المستقبل كيف نسبق الأحداث بحيث نختار المناطق الصالحة للتوسع سواء التوسع الخاص بالمناطق الصناعية، أو السكنية، أو المرافق العمومية... الخ.

وفي مدينتين كشرشال وتيبازة المحكوم عليهما بعدم التوسع، لابد لنا أن نخلق تجمعات سكنية خارجهما بحكم أنهما لا تملكان مجالا للتوسع، ولا نستمر في معالجة هذا المشكل بنفس الطريقة وإذا قلنا أن هناك قانونا لكنه غير مطبق زد إلى ذلك وجود جماعة من الإخوة على مستوى المحلي قاموا بمبادرات كبيرة وقاموا بواجبهم ونحن لا ننكر ذلك لكن هناك ظروف حالت دون تمكينهم من حل هذا الإشكال.

النقطة الخامسة، تخص تشغيل الشباب، فأنا شخصيا أرى أن القرارات المتخذة، أو التي اتخذت على مستوى رئيس الحكومة والطاقم الحكومي والوزراء المعنيين أراها قرارات مثالية ومن أروع ما يكون -وبدون مبالغة- لكنها حين تصل إلى التطبيق فإنها تفقد مصداقيتها وروعتها، رغم أن الإخوان على المستوى المركزي يعرفون المشاكل المطروحة ولكن طريقة حلها بطيئة وهذه بعض الأمثلة فيما يخص تشغيل الشباب:

- إنشاء التعاونيات الشبانية: أهم مشكل تتعرض له هو فترة الدراسة التي يستغرقها الملف على مستوى البنك فعندما يضع الشباب الملف على مستوى البلدية ثم الولاية يلي ذلك إجراءات لتحويله إلى البنك فيستغرق وقتا كبيرًا فيه كي تتم دراسته، وهناك صعوبات مطروحة أيضًا مصدرها البنوك وليس كل البنوك أو بالأحرى الذهنيات الموجودة داخل البنوك، تطلب ضمانات غير عادية، فالجمعية الشبانية عندما تقصد البنك، يقوم هذا الأخير بطلب ضمانات مستحيلة، وقد سمعت أن مسؤولين على هذا القطاع في هذا المجال قد طلبوا من البنوك أن تخفف من وطأة هذه العراقيل، ولكن -مع الأسف- هناك بنوك لم تستجب، ولا تزال تطلب تلك الضمانات.

وهناك مشكل له صلة بهذا القطاع، ففي بعض الأحيان نجد أن هذه الجمعيات أو التعاونيات الشبانية، تحصل من البنك على المبلغ المطلوب، لكنها تحتاج إلى المحلات، وإلى قطعة أرض، وهنا أعود لمشكلة الأرض التي طرحتها سابقا وندرتها في مناطق وولايات الوسط بصفة عامة.

والتساؤل المطروح، ما هو رأي السيد رئيس الحكومة في هذا المجال؟

هناك ملف آخر، مهم جدا، تم التطرق إليه، من طرف السيد رئيس الحكومة وهو إصلاح المنظومة المصرفية. لقد كنت أظن أن الأولى البدء بها، لأنها هي التي خنقت إنعاش الاقتصاد الوطني ولأن الاستثمار إذا لم يصاحبه تمويل فلا نرجو منه شيئا، ذلك أن الحصول على تمويل هو في ذاته أمر صعب، وإذا لم يكن هذا التمويل بطرق ملائمة، فبطبيعة الحال لن يكون هناك إنعاش اقتصادي أو استثمار.

ولذا، فإنني أعبر عن سروري حول إصلاح هذه المنظومة المصرفية، وإن شاء الله يكون ذلك في القريب العاجل.

فيما يخص قانون البلدية وقانون الولاية، فإن السيد رئيس الحكومة قد تفضل مشكورا بإعلامنا أن الملف في قيد التحضير والشيء الذي أردت تسجيله في هذا المكان هو أن تحضير هذا القانون، قد جرى بطريقة مخالفة للسابقة، ذلك أن هذه الطريقة تماشت مع المحيط الديمقراطي الجديد، وهي إشراك المنتخبين المحليين في إعداد هذا القانون.

وقد علمت أخيرًا بانعقاد ندوة جهوية، -في اليومين الأخيرين- ضمت ولايات وبلديات الوسط، وسوف تكون -على حد علمي- ندوات على مستوى الشرق والغرب، وكل بلديات الوطن، وهي طريقة جديدة نحن مسرورون بها ونتمنى أن تكون لها نتائج أحسن.

هناك نقطة أخيرة وتتعلق بالمنتخبين المحليين، الذين انتخبوا بطبيعة الحال، وقدموا برامج، والمواطنون ينتظرون منهم الكثير، فلا بد على الدولة، والحكومة والسلطات، وكل الناس الذين تربطهم علاقة بالمنتخبين أن يمنحوا لهم

فرصة لإثبات جدارتهم، ويثبتوا وعودهم وينجزوا مهامهم التي ينتظرها المواطنون، ذلك أن ـ مع الأسف - هناك بعض الذهنيات التي لم تتغير تريد توجيه وتسيير هؤلاء المنتخبين توجيها آليا مثل ذهنية تسيير رؤساء المندوبيات التنفيذية " Les D.E.C "، ولكن هيهات إذ إننا في مرحلة جديدة والكل متفق على جدتها وكما ذكر السيد رئيس مجلس الأمة فإننا الآن في لحظات تاريخية، ربما لا نشعر بها ولكن الغير يتابعنا، إذن فعلينا توفير كل الظروف الملائمة لهذا العهد قصد إنجاح عملهم وإنجاح برامجهم لأنه بنجاحهم ستنجح الجزائر، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا سيدي، ، وأحيل الكلمة إلى السيد يوسف براهمي.

السيد يوسف براهمي: شكرا السيد الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر.

محدثكم من ولاية الوادي، إنه لشرف عظيم لنا أن نلتقي في هذا المنبر، لتدارس قضايانا التي تشغل بال الجميع.

واسمحوا لي سيادة رئيس الحكومة أن أحيّي في حكومتكم الشجاعة والإقدام لتحمل المسؤولية في هذا الظرف العصيب الذي تمر به أمتنا ووطننا.

إن لي بعض الانشغالات والتساؤلات أضعها أمامكم سواء ما كان منها وطنيا أو محليا وهي كالتالي:

أ - تعرف سوق النفط والغاز في العالم تذبذبا حادا في الأسعار، وأتساءل ما هو مصير بلادنا في خضم هذه المتغيرات؟ خاصة وأن المحروقات هي الركيزة الأساسية إن لم نقل الوحيدة التي تعتمد عليها بلادنا في دخلها، وبالتالي في ميزانيتها.

ب - يلاحظ أن المستثمرين الأجانب يدخلون الجزائر باحتشام، وبخطى ثقيلة، هل السبب في رأيكم يرجع إلى تخوف أمني أم إلى غموض في القوانين المتعلقة بالاستثمار أم هو نوع من الضغط على الجزائر حتى تتنازل عن كثير من حقوقها وشروطها؟

السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء تعرف" ولاية الوادي" نقصا كثيرا في التجهيزات العمومية، نذكر منها على سبيل المثال ـلا الحصر-: لقد كان مطلبا ملحا، طريقٌ يربط بين الوادي وحاسي مسعود، إذ يحقق هذا الطريق ميزات واضحة نذكر منها:

1 - يختصر المسافة الحالية بحوالي 160 كلم.

2 - يقلل من عدد الحوادث التي يذهب ضحيتها أرواحا كثيرة.

3 - يشجع الاستثمار الفلاحي على جانبي الطريق.

من المعلوم أن ولاية الوادي ليست بها صناعة، بل هي ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، لكن الفلاحة كما تعلمون نكبت بصعود المياه التي قضت على المورد الأساسي للسكان وأنتم تعلمون ذلك، ولم يبق لنا إلا موارد بشرية تؤم المدارس ونظرا للتقاليد والأعراف المحلية فإن البنات يحرمن من الدراسة في مرحلة التعليم العالي نظرا لعدم وجود جامعة، لذا فولاية الوادي ترجو التفاتة منكم، لتأسيس جامعة لترقية الثقافة عموما والمرأة خصوصا إذ إن الأم مدرسة.

- كما أن وضعية المياه الصاعدة إذا بقيت على هذه الوتيرة ولم نسرع في إيجاد حل لها فإن المنطقة بكل تأكيد ستعرف نزوحا نحو ولايات أخرى وهذه الولايات لا تنقصها المشاكل.

بالإضافة إلى ذلك، ما ينجر من صعود هذه المياه من أوبئة وغرق للأطفال في كل يوم تقريبا.

اشتهرت ولاية الوادي إلى جانب الفلاحة بحركة تجارية نشطة نسبيا غير أن هناك عوامل تساعد على ترقية الحركة التجارية وبما أن ولاية الوادي تقع على الحدود التونسية، وهناك نقطة جمركية بين البلدين، نقترح عليكم -سيادة الرئيس، السادة الوزراء- أن تكون هذه النقطة نقطة عبور للسلع، حتى تساهم في تنشيط الحركة التجارية من الوادي وإليها عبر (طالب العربي) التي هي نقطة حدودية معروفة. كما تساهم هذه النقطة في امتصاص اليد العاملة

إذا ما اعتني بها.

- أخيرا، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء يعيش المنتخبون المحليون أزمة كبيرة، سواء على مستوى البلديات أو الولايات خاصة من الناحية المالية، فمعظم الموظفين والعمال لا يتقاضون أجورهم بانتظام وهذا راجع إلى الصعوبات المالية الحادة، فمعظم المصاريف الإجبارية لا يستطيعون تغطيتها، كما يشعر المنتخبون المحليون بالغبن إزاء ما يمنحهم القانون من مرتبات بحيث إن البعض منهم إذا تولى مسؤولية انتخابية فإنه يفقد كثيرا من الحقوق المكتسبة بالنسبة له.

فالرجاء إعادة النظر في القوانين المتعلقة بهذه الفئة التي تتحمل مسؤوليات جسيمة، خاصة في مثل هذه الظروف الاستثنائية لبلادنا سواء كأفراد أو كمجالس.

فالرجاء أن تتسع صدوركم لهذه المطالب رغم وعينا بالصعوبات التي تعترضكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد يوسف براهمي وأحيل الكلمة إلى السيد منصور قواسمية، فليتفضل.

السيد منصور قواسمية: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السلام عليكم.

قبل البدء في طرح بعض الانشغالات بودي أن أعبر عن تقديرنا للسيد رئيس الحكومة، وطاقمه الحكومي على تحملهم هذه المسؤولية الصعبة في هذا الظرف الصعب، ونتمنى لهم النجاح والتوفيق.

السيد الرئيس، لدي بعض الانشغالات العامة والخاصة التي يمكن أن تتمثل في:

1 - لقد جاء في عرضكم صباح أمس -سيدي رئيس الحكومة- ما يلي:

"لم يكن مدخولنا من العملة الصعبة ضئيلا حتى في الأيام الصعبة وإنما المشكل هو مشكل المديونية المتراكم".

فهل بالإمكان -السيد رئيس الحكومة- أن توضحوا لنا الدور الذي يمكن القيام به من أجل تخفيف هذه المديونية؟ خاصة وأن سعر البترول قد انخفض عن السعر الذي بنت عليه الحكومة برنامجها.

في نفس السياق أقول هل يمكن تفادي إعادة الجدولة مرة ثانية، في ظل الأوضاع الحالية للسوق البترولية؟

– 2 إن الوضع الاجتماعي الصعب الذي يعيشه المواطن، يدعونا –في رأينا- سيدي رئيس الحكومة، إلى تجميد أسعار بعض الضروريات، لكن ما نلاحظه من ارتفاع لأسعار الكهرباء، الغاز، الهاتف، الكراء... والذي أصبح عبئا ثقيلا على المواطن، لا يتماشى والمنطق، لأن المنطق يدعونا إلى برمجة هذه الزيادات، عندما تكون الحالة الاقتصادية متحسنة، ودخل المواطن كافيا، أما أن تكون برمجة الزيادات في وقت يتم فيه تسريح العمال، وفي وقت أصبحت فيه القدرة الشرائية متدهورة فإن نتيجته ستكون حتما زيادة أعباء المواطن.

أما بالنسبة لعالم الشغل، فبالرغم من الاجراءات المتخذة كالشبكة الاجتماعية، وتشغيل الشباب، إلا أن نسبة البطالة في ازدياد، والسبب في رأينا هو أن الشيء الوحيد الذي يضمن مناصب عمل كثيرة ودائمة هو المشاريع الكبرى، وخاصة الصناعية منها، الشيء الذي نجده غائبا من برنامج الحكومة، فهل هناك نية -سيدي رئيس الحكومة- للعودة إلى هذه المشاريع الكبرى في المستقبل؟ وإن كان الجواب بلا ! فما هو البديل الذي تقترحه الحكومة؟

3 - لقد ركزت الحكومة في برنامجها الاقتصادي على الاستثمار، كعامل مساعد قوي في تنمية الاقتصاد الوطني، ولكن الشيء الذي نلاحظه، هو أن قانون الاستثمار قد استعمل كذريعة للحصول على قطع أرضية واسعة فقط، دون الاستثمار الحقيقي فهل من إجراءات للمتابعة الميدانية لإنجاز مشاريع الاستثمار الحقيقي؟

4 - وهذا انشغال خاص سيدي رئيس الحكومة، إن الظروف الصعبة التي يعيشها سكان ولايات الشريط الحدودي

مهد القاعدة الشرقية التاريخية إبان ثورة التحرير، وأخص بالذكر ولاية سوق أهراس، تجعلني أتساءل هل في نية الحكومة الالتفات إلى هذا الشريط الذي عانى ولازال يعاني، وذلك ضمن برنامج وطني تنموي عام؟

وإلى حين تحقيق ذلك –السيد رئيس الحكومة- لنا بعض الأشياء البسيطة التي يمكن تحقيقها والتي نرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار:

أ - في ميدان الصحة، نرجو الاستفادة من الخدمة المدنية للأطباء المتخصصين.

بـ - في ميدان السكن، نرجو الاستفادة من حصة معتبرة من 800.000 سكن المبرمج لغاية عام 2000 م.

جـ – في ميدان التجارة، نرجو فتح مناطق حدودية حرة تساهم مداخيلها في تنمية هذه المناطق؟.

د – وأخيرا في ميدان الطاقة، نرجو –مستقبلا– برمجة إدخال الغاز الطبيعي إلى المدن التي لا زالت لم تستفد من ذلك، وأعطي مثالا بـ "مدينة سدراتة".

وقبل أن أنتهي – السيد الرئيس- أود أن أذكر بأن ولاية سوق اهراس كانت بها أول جامعة إفريقية والتي درس بها العلامة المعروف "القديس أوغسطين" "Saint Augustin"، كما كانت بها إذاعة، وكان بها مطار. كل هذه الأشياء كانت موجودة وللأسف حرم سكان هذه الولاية الآن منها، فهل من التفاتة كريمة إلى الولاية سيدي رئيس الحكومة؟

وأخيرا قبل أن أنهي مداخلتي، فباسم سكان ولاية سوق أهراس ونيابة عن كل أعضاء البرلمان، أوجه لكم سيدي رئيس الحكومة، دعوة مفتوحة لزيارة هذه الولاية حتى تتطلعوا عن قرب على مشاكلها وتساهموا في حلها، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد منصور قواسمية، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد نصر الدين بشير بويجرة.

السيد نصر الدين بشير بويجرة: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، السيدة والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة.

إن تدخلي سينحصر حول المشاكل والانشغالات والوضع المزري الذي تعيشه أغلب بلديات الوطن، خاصة البلديات التي مسها الإرهاب، وما انجر عن ذلك. واليوم أمام انعدام الموارد المالية الكافية، ومقارنة مع دورها المحلي كقاعدة أساسية للاستجابة لمتطلبات العصر، ومسايرة انشغالات مواطنيها في شتى المجالات، فإن رد الاعتبار للبلدية يبدأ بالموازنة بين الواقع والقانون، بحيث إنها تعتبر من خلال جميع النصوص المؤسسة للجمهورية كالجماعة الأساسية للدولة، فلا بد من إصلاحات جذرية من أجل تماشي هذه الجماعات المحلية مع الواقع، والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، عشية الألفية الثالثة، فعلى البلدية ألا تساير فقط، بل عليها أن تشارك في ظهور نوع جديد من النظام الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ نحن -كمنتخبين- على دراية بمختلف الاحتياجات والواقع المعيش، بحيث إن النتائج المالية للسنوات الماضية والحالية هي نفسها ولم تتغير، وأمام الوضع الحتمي المعيش من أجل إنعاش البلدية، والتكفل بالعنصر الاجتماعي ومعالجة احتياجاته، ما هو -سيدي رئيس الحكومة- موقف الحكومة من مسح أو تطهير ديون البلديات التي تراكمت قبل تأسيس المجالس المنتخبة، والتي هي عائق في طريق إنعاش وتطوير هذه البلديات؟ وما هو القرار الذي اتخذ في هذا المجال؟

فيما يخص التعويضات التي حددت للمنتخبين المحليين، ألا ترون -سيدي الرئيس- أن هذا لا يتماشى والقدرة الشرائية وأنه ينبيء بالخطر، وسيدفع لا محالة البعض إلى ظاهرة خطيرة وهي البحث عن الرشوة؟

وفي نفس السياق، ألا ترون –سيدي الرئيس- أنه آن الأوان أن يضبط تصور سياسي لإطار تعامل المنتخبين الوطنيين منهم والمحليين مع ممثلي الدولة والحكومة على مستوى الولايات والدوائر، وذلك لما أفرزته خصوصيات العلاقات القائمة بينهما، والتي يميزها-في معظم الحالات- سوء التفاهم، وانعدام الاتصال والثقة، وكذا غياب المعالم والضوابط التي يقتضيها تجسيد مبدإ التواصل والتشاور والتعاون والتكامل، الذي تمليه فعاليات نشاط البنية المؤسساتية برمتها، وذلك ضمانا للتكفل الجاد بانشغالات المواطنين والمواطنات. وفي هذا الباب، نرجو من سيادتكم الموقرة –إن لم يكن لها في ذلك إزعاج أو إحراج- أن تبوء لنا بنوايا الحكومة في هذا المجال، ليتضح للجميع الملامح الأولى

لتصوركم لآفاق تعامل السلطة التنفيذية وممثليها على المستوى المحلي مع كل المنتخبين، وفي كل المستويات، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نصر الدين بشير بويجرة، وآخر تدخل في جلستنا الصباحية هذه سيكون للسيد صلاح الدين قنيفي، فليتفضل.

السيد صلاح الدين قنيفي: الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام عليك يا حبيبي يا مصطفى. فخامة السيد رئيس مجلس الأمة، جناب سيدي رئيس الحكومة، حضرات نواب السيد رئيس مجلس الأمة، سيدتي سادتي رؤساء اللجان، سيدتي سادتي رؤساء كتل مجلس الأمة، صاحبة المعالي السيدة الوزيرة، معالي السادة الوزراء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

باديء ذي بدء، أريد أن أزف إلى سيادتكم تحية خالصة ومخلصة ونضالية من جميع سكان ولاية "سطيف" العريقة ومن جميع منتخبيها الذين منحوني ثقتهم لتمثيلهم هنا في هذه المؤسسة السامية. كما أنني أعتذر لسكان هذه الولاية العريقة المتركبة من ستين (60) بلدية وجميع منتخبيها، لعدم تطرقي في كلمتي هذه إلى مشاكلهم التنموية لوجود قضايا وطنية لابد من الكلام عليها، ثم تأتي إن شاء الله فترات أخرى لنتكلم عن تلك المشاكل المحلية.

بداية لابد من الإشارة بأن الجميع يعلم أن مؤسستنا هذه مؤسسة جديدة، فرضت وجودها لأول مرة -منذ الاستقلال- في سنة 1998 بإرادة فخامة السيد رئيس الدولة، الذي رأى أنه لابد من وجود هذه الهيئة المحترمة، المعبر عنها دستوريا باسم الغرفة العليا.

وعليه وبدون إطالة في المقدمة فأنا أود معالجة نقطة قد يراها البعض شكلية وغير هامة لكنني أراها ذات أهمية قصوى خاصة إذا علمنا أنه منذ خمسين أو ستين سنة يعبر علينا بخير سلف لخير خلف.

وفي هذا الميدان، النقطة الأساسية التي أريد أن أتطرق لها هي الاستقبال البروتوكولي لفخامة السيد رئيس الدولة بعدما رجع سالما ومعافى من العملية الجراحية التي أجراها بسويسرا، إذ رأينا في التلفزيون أن فخامة السيد رئيس مجلس الأمة كان في المقدمة ووراءه السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني ووراءه السيد رئيس المجلس الدستوري ووراءه السيد رئيس الحكومة.

وهنا يكمن اهتمامي الوحيد وهو أن أطلب منكم سيدي رئيس الحكومة، أن تعطي أوامر لتكريس هذا العرف ولتكريس هذه العادة لدى السلطات المحلية خاصة أثناء زيارة الولايات فلا بد من تقدم عضو مجلس الأمة للوفد لماذا هذا؟ هذا ليس من باب المواجهة بين السلطات المنتخبة أو إبراز عضو مجلس الأمة أو عضو المجلس الشعبي الوطني، بل ليعلم الجميع أن هناك تغييرا جذريا في سياسة البلاد، فإذا كان الوالي كسلطة معينة مختصا بذلك الاستقبال إلى غاية سنة 1998 فمن الآن وصاعدا ستعزى هذه المهمة إلى السلطات المنتخبة وهذا ليعلم الموجودون في الجزائر والمتابعون من وراء البحار الذين يتغنون بالشعارات الديمقراطية أن في الجزائر تكريسا للديمقراطية وتكريسا للعرف، حتى نصل إن شاء الله إلى ثقافة ديمقراطية حقيقية وهذا أيضا – معالي السيد رئيس الحكومة – ليحدث ما يسمى بـ (le déclic) من الناحية المعنوية لجميع القدرات الشعبية والسلطات المحلية.

كما أنني -ونظرا للحالة التي نعيشها كأعضاء مجلس الأمة- ألتمس منكم أن تطلبوا من الولاة تمكيننا من مكاتب مجهزة في الولايات، فلا بد لنا من هيئة على مستوى الولاية لكي نستطيع الاتصال بجميع من يريد الاتصال بنا سواء المواطنين، أو الهيئات المحلية، أو رؤساء المصالح الإدارية.

كما أنني أتمنى في المستقبل على غرار نوادي الضباط وعلى غرار دار المعلم الموجودة غالبا في كل الولايات، أتمنى إن شاء الله إنشاء "دار المنتخب" ويكون بها جناح مخصص للسادة النواب وجناح للسادة أعضاء مجلس الأمة ويكون بها مرقد، ومطعم، ومقهى، وذلك ليلتقي الأعضاء بها، وهذا يعد تكريسا للديمقراطية.

ومادمنا نتكلم عن العرف والتقاليد، فقد رأينا في سنة 1979 قيام السيد وزير الداخلية -رحمه الله- آنذاك بإنشاء بذلات للسادة الولاة ورؤساء الدوائر، هذا من أجل ترسيخ عرف.

كما رأينا سنة 1980 وجود تكريم عرفي متمثل في تكريم السيد وزير التعليم -آنذاك- الوجوه العلمية، والأساتذة الجامعيين، بلباس مشرف للمعالم السياسية.

وأنا الآن هنا، لا أتكلم بصفة مباشرة عن حكومتكم، ولكن إذا كانت في يوم ما مؤسسة حكومية، تريد غرس عرف وتقاليد، ثم تأتي بعد أربع أو خمس سنوات حكومة أخرى لتقوم بإبطال هذا العرف، فمتى نرسخ هذا العرف وهذه التقاليد التي هي ضرورة ملحة لدولة تبقى بعد زوال الرجال؟

سيدي رئيس الحكومة، هناك نقطة أخرى متعلقة بالعلاقة بين حكومتكم والبرلمان، فقد لاحظت بالأمس في الكلمة التي تناولتموها، أنكم لم تتطرقوا إلى مهام الوزارة المكلفة بالعلاقات بين الحكومة والبرلمان.

كما أنني لاحظت من خلال بعض النشاطات الحكومية، كندوات التعليم أو ندوات المجالس البلدية والولائية، التي نظمها السيد وزير الداخلية وحتى في اللجنة المكلفة بالحج التي أقامها السيد وزير الشؤون الدينية، لاحظت غيابا تاما للممثلين على المستوى الوطني والمحلي، فأنا أريد هنا تسجيل هذه الملاحظة لكي أقول لكم إنه لابد من تكريس -حتى ولو أن هذه المعاملة بين الحكومة والمجالس المنتخبة هي الأولى من نوعها- فكرة المشاورة والمشاركة بين كل المنتخبين قبل أن يقف أمامهم عضو من الحكومة سواء في إطار لجنة من اللجان التي تخصه أو في الجلسة العلنية أمام المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة، فأنا أقترح عليكم تزويدنا بواسطة هذه الوزارة بجميع التعليمات، والقرارات والأوامر، حتى نكون على اطلاع لأننا على حد قول أحد زملائنا في المجلس نعيش في عصر "الأنترنيت" أي الاتصال بين القارات فلا بد من الاتصال ما بين الهيئات المختلفة في بلادنا، ولا بد من وجود تنسيق وتظافر الجهود حتى نخرج بلادنا من الأزمة.

وفي إطار هذه المشاركة وكما تعلمون -سيدي- فإن النظام الدستوري الجزائري مختلف تماما عن النظام الدستوري الفرنسي، ففي هذا الأخير -أي الفرنسي- نجد رئيس بلدية وزيرا -في بعض الأحيان- كما نجده أيضا رئيسا للوزراء، ونجد أيضا عضوا فيما نسميه عندنا بالمجلس الشعبي الولائي، ويكون عضوا أيضا في مجلس الشيوخ... وهؤلاء ليسوا بحاجة إلى جهاز إيصال (Une courroie de transmission) أو السريان المعلوماتي (La circulation de l'information) لماذا؟. لأنه موجود في آن واحد بالقاعدة والقمة معا، أما نحن فمختلفون تماما فمن يوجد في مستوى الحكومة لا يوجد في مستوى القاعدة وعلى هذا الأساس، تحدثت عن هذا العنصر الهام.

والنقطة الثالثة، تخص المنتخبين المحليين لاسيما المتواجدين على رأس المجالس الشعبية البلدية، فـ 85 % منهم شباب، تلقوا مسؤولياتهم بعزيمة قوية لإخراج مناطقهم من التخلف ومن سوء التسيير، إلا أنهم بوجود المديونية، وجدوا أنفسهم مغلولي الأيدي من جهة، ومعزولين تمام العزلة عن السلطات المركزية من جهة أخرى.

وأنا أريد أن أقترح عليكم سواء أنتم كرئيس حكومة، أم على أي وزير أو وزيرة، إلغاء ذلك الحاجز، وإلغاء السلم الإداري، فلماذا لا يمسك أحد السادة الوزراء من حين لآخر الهاتف ليتصل بأية بلدية، فإذا اتصل مثلا برئيس بلدية من سكان الشاوية يقول له بلهجته "ماتي لحوال" وإذا اتصل برئيس بلدية من سكان القبائل يقوله له: "أمكث ثليظ" وإذا اتصل برئيس بلدية من الجنوب يحدثه بالترقية ويقول له: "ما طوليذ" وإذا اتصل برئيس بلدية من سكان الميزاب يقول له: "باتى تليذ" .

وأنا لم أذكر هذا -سيدي رئيس الحكومة- من باب الشعبوية أو من باب الديماغوجية، أو من باب استغلال الأمور، ولكن لتحفيزهم وتشجيعهم، ذلك أن هؤلاء الشباب المسؤولين كانوا يحملون أفكارا وتصورات وعزيمة، لكن عند تولي مناصب رؤساء البلديات لا يستطيعون التحرك بسبب العزلة، وأنا أتكلم عن هذا بحكم انتمائي إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي شعاره الأول التضامن، فلا بد من تضامن جذري بين الهيكلة الحكومية، وسلطات رؤساء

البلديات، وأضم صوتي إلى الأصوات السابقة لكي نرفع لسيادتكم السامية وسيادة وزير الداخلية، ليكون تراجع عن قانون تعويضات المنتخبين الذي مس كثيرا المنتخبين المحليين فهو لا يتماشى تماما مع مهامهم، ومع احتياجاتهم، إذ نجد رئيس البلدية وعضو المجلس البلدي ونائب رئيس البلدية، وكذا على مستوى المجلس الشعبي الولائي، يتفانون في العمل من أجل تطبيق البرامج الإنمائية المحلية، لكنهم في آخر المطاف لا يحصلون على ما يستحقون، أقول هذا، لأنني خريج مدرسة محمد صلى الله عليه وسلم التي علمتني أن الله لا يستحي من الحق.

سيدي، فيما يخص هذه النقطة، لابد من التنويه بجهود بلدية ورقلة التي استقبلت أطفال ولاية غليزان في إطار التضامن الذي هو شعار الحزب الذي أنتمي إليه، فنرجو أن تتظافر الجهود لترسيخ مثل هذه التقاليد وهذه العمليات بين البلديات والولايات.

سيدي رئيس الحكومة، في النقطة الرابعة -أريد التحدث عن المدعوين بـ مستخدمي الإعلام " La Médiatisation des hommes politiques " فكلنا يعرف -سيدي رئيس الحكومة- الجهد الذي تبذلونه شخصيا وحكومتكم، إلا أننا لا نزال محبوسين ببعض التقاليد ولا نزال نستحي من قول بعض الأشياء، ولكننا اليوم في عهد التعددية وكلّ العيون في الخارج تتابعنا وأود أن تكون هناك تغطية إعلامية واسعة لنشاطات حضرات السيدة والسادة الوزراء المحترمين، وهذا لسد الثغرات والطبيعة لا تحتمل الفراغ، ولو أننا نسكت عن برامجنا ونشاطاتنا فالشعب سيتساءل لماذا لا يتكلمون؟ ونحن سنتكلم في إطار التلفزة، والمحاضرات والإذاعات المحلية التي لم تستقبل أي وزير، وسنتكلم في إطار الصحافة وسنتكلم في إطار تجمعات شعبية أمام السلطات المحلية، وهنا لابد من القول بأن الشعب يحق له القول إن هذه التجمعات لا تكون ولا نراها إلا في الحملات الانتخابية ونحن نقول هذا لأننا جزء منه وهذا ليس نقدا بل هي ملاحظات، ونحن نعرف أن أمامكم اليوم الكثير من الأعمال المكثفة، ولربما لا تنتبهون لهذا الجانب لكننا سننبهكم بصفتنا حملة رسالة الشعب وممثليهم.

- كما أننا -سيدي- لاحظنا في إطار الحملة التي قام بها معالي السيد وزير الإعلام والثقافة لشرح قانون الإعلام، فقد انتقل إلى قسنطينة، وهران، الجزائر وكم تمنينا لو أنه انتقل إلى بعض الولايات التي تتواجد بها جمعيات الصحفيين وتنتشر بها إذاعات محلية لأن الاقتصار على بعض الولايات دون غيرها يعكس بوضوح الاستمرار في مركزية التسيير!، فكنا نتمنى سيدي الوزير لو أنكم ذهبتم حيث توجد إذاعة محلية، حتى تتاح لكم الفرصة للتحدث فيفهمكم الناس بشكل عام، وليتضح لهم قانون الإعلام، كما أتمنى أن تكونوا في اتصال مع السادة الولاة في إطار الزيارات الميدانية التي تقومون بها باعتبار وجود بعض التجمعات والبلديات لم يزرها أحد منذ عام 1962، لذا بودنا التنقل إلى تلك المناطق النائية والصحراوية، وهذا دائما في عهد التعددية حتى لا نترك أية ثغرة لنقد مهامكم النبيلة.

هناك نقطة أخرى لم تتطرق إليها وسائل الإعلام هنا في الجزائر، وهي تتعلق باختيار السيد رئيس الجمهورية من يتعامل معهم، فمن المعلوم أن كل رئيس جمهورية له حرية اختيار من يتعامل معهم، إلا أن السيد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قال: "على من أتعامل معهم أن يمروا عن طريق امتحان الصندوق"، وبالتالي هناك اليوم بعض الوزراء الذين يشغلون مناصب مستشارين على مستوى رئاسة الجمهورية، فتمنينا لو تمت التغطية الإعلامية الجيدة لهذه المسألة لأنها هامة، خاصة للأشخاص الذين يريدون إعطاءنا دروسا في التقاليد الديمقراطية بحيث نستطيع أن نقول لهم ما هو القانون الدستوري العالمي الذي نصّ على هذا الأمر؟ وهذه أوّل مرة نرى فيها رئيس دولة يفعل ويقول هذا، ولم نر هذا حتى لدى المثقفين الغربيين والديمقراطيات الغربية.

أما من الناحية الدولية، لاحظنا ضجة إعلامية ذكرتنا بالسبعينات لما قام السيد الرئيس الراحل هواري بومدين -رحمه الله- بتأميم 51 % من البترول، نفس الضجة الإعلامية قامت بها هذه الدول، وهنا أيضا -دون أن ننتقد- كنا نتمنى ونطمع في وجود مواقف ورجال "ينشو عنا الذبان" ولاحظنا حينئذ تدخل معالي السيد وزير الشؤون الخارجية الذي قال "لا يأتينا نواب ووزراء من أوروبا ليتحدثوا على الجزائر" وربما هذا مقبولا دبلوماسيا، لكن يجب أن لا ننسى على مستوى الشعور الوطني أن لدينا حساسية كبيرة تجاه هذه الأمور وهذا نظرا للاستعمار الذي قاسينا منه وهو موقف يشكر عليه، نعم سيدي وزير الشؤون الخارجية، لقد لاحظنا هذا الموقف وفرحنا به وذهب غيظنا.

كما نذكر كذلك ذلك التدخل الذي قام به السيد وزير الإعلام والثقافة يوم تحدث إلى تلفزيون الجزيرة، هذه الأخيرة التي تبعث سمومها خاصة في شهر رمضان رغم بعدنا عنها، حيث وقف وزير الإعلام وقفة صامدة وأجابها، وضربها بصفعة قوية... نعم، لست أضحك لأن هذه الأمور تمسني كما تمس شعور شعبنا، فلماذا هذه الضجة الإعلامية؟

نذكر كذلك موقف السيد رئيس الدولة لما أراد الرئيس الفرنسي أن يتدخل في أمور الجزائر، فرفض أن يلتقي به في نيويورك، فهذا موقف عظيم يعزز شموخنا، الله غالب، لقد خلقنا هكذا !

وأذكر أيضا بموقف شجاع آخر ألا وهو موقف فخامة السيد رئيس مجلس الأمة لما سأله "كريرو" أمام France Inter عن الحالة التي كانت سائدة في العراق، رد عليه السيد رئيس مجلس الأمة قائلا: "يجب عليك مسح نظاراتك جيدا لأنك لا تراه كما نراه نحن"، و هذه هي المواقف التي نحتاجها، لا نأكل ولا نشرب فقط يجب أن تكون هناك مواقف وإجابات أثناء المواجهة.(تصفيق)

سيدي رئيس الحكومة، لا بد أيضا من التطرق إلى نقطة هامة ألا وهي سيادة الشفافية والقرار السديد الذي اتخذه السيد رئيس الجمهورية عندما قال تكلموا عن مرضي، فهي الطريق الوحيد لمواجهة هؤلاء الأشخاص، ولعلكم تتذكرون، وكل من هو في مثل سني يتذكر سنة 1978 السم الذي جرعناه في مرض الرئيس الراحل هواري بومدين -رحمه الله – فالذين يبثون السموم لا نحاربهم إلا بالشفافية، كما نطلب تدعيم كل السفارات والسفراء ولا أقول إن الدبلوماسية والدبلوماسيين لا يقومون بواجبهم، وكذا تدعيم الإعلام والثقافة والمنظمات غير الحكومية لعدم ذكرها في برنامجكم البارحة سيدي رئيس الحكومة.

سيدي رئيس الحكومة، لم نستطع التطرق إلى عرضكم بالأمس، وذلك في انتظار –إن شاء الله- وجود تقييم أولي، عملا بالقاعدة العلمية للمقارنة، لذا أقترح عليكم سيادة رئيس الحكومة أن نلتقي بعد عام، وبذلك يكون قد مر عام ونصف –أي نصف عهدتنا البرلمانية وهي 3 سنوات- لإجراء تقييم لهذا البرنامج الطموح وندعو الله عز وجل أن يوفقكم فيه إن شاء الله.

كما أسجل ارتياحي إلى الاتفاق الذي جرى في إطار القمة الثنائية ما بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين والحكومة وهذا لما له من حساسية، كما أعبر عن العرفان والشكر على تدخل رئيس الحكومة في 8 ماي 1997 بخصوص مطار سطيف المسجل الآن في برنامجكم والذي كنتم قد وعدتمونا به.

وهذه بعض النقاط التي أريد المرور عليها مرور الكرام، وتخص سيدي وزير الداخلية:

1 - الوكالات العقارية ذات الطابع التجاري المحض التي نتمنى أن تزول ويسترجعها المنتخبون المحليون على مستوى المجالس البلدية الشعبية.

2 - نقطة أخرى سيدي وزير الداخلية المحترم، تتعلق بالتسوية القانونية للأشخاص المالكين للأسلحة وذلك بتسليم أسلحتهم، فإلى يومنا هذا لم تسو هذه الوضعية ولم يستطيعوا أخذ أسلحتهم..

3 - النقطة الثالثة حول الدعاية الهدامة الخاصة بصندوق التقاعد، فالصحافة تقول بأن هذا الصندوق فارغ والناس المتقاعدون خائفون على وضعيتهم ويجب معالجتها سيدي رئيس الحكومة.

نقطة أخرى، فيما يخص هذا التقاعد سيدي رئيس الحكومة نوّد أن تقولوا كلمة – أنتم أو السادة الوزراء - للجمهور، ففي سطيف مثلا يزداد عدد ملفات الذين أحيلوا على التقاعد قبل جوان بفعل دعاية تقول: "ضع الملف قبل جوان وإلا يضيع حق طلب التقاعد ويحاسبونكم على الأجر الذي تقاضيتموه منذ 10 أعوام خلت"، فهذه أمور موجودة على المستوى المحلي ولابد من معالجتها سيدي رئيس الحكومة، لا أتطرق إلى إعادة الاعتبار إلى سلك المعلمين والمديرين والمفتشين ولكن أقترح سيدي رئيس الحكومة بدل أن تكون وزارة واحدة تتكفل بالتعليم الابتدائي، المتوسط، والنهائي أن تكون ثلاث وزارات للاهتمام بانشغالات هذه الفئة الهامة.

تحدثتم أيضا أمس عن تقليص مدة الخدمة الوطنية التي أنشئت منذ 1969 في ظروف يعرفها الخاص والعام وأتمنى أن يكون فيها إعادة النظر جملة وتفصيلا لأن ظروف 1969 لم تعد نفس الظروف التي نعيشها اليوم، وقد تتاح لنا فرصة أخرى للحديث عن هذا الموضوع.

أما فيما يخص قضية الشؤون الدينية فبرنامجكم -سيدي الرئيس- لم يتحدث عنها وسأخص بالذكر:

1- الأئمة: أنا محتار، إذ كيف يخضع أي طلب عمل إلى تحقيق، في حين لا يخضع الإمام الذي يؤم بين 200 و6000 شخص لهذا التحقيق. هذا ما أوصلنا اليوم إلى الأزمة التي نعيشها.

2- كما يجب إنشاء مؤسسات المفتي في أقرب وقت، وهذا على مستوى الولاية والدائرة، ولا يترك الأمر لمن يملك أربع (04) شعرات في رأسه ويحرق جبهته بالثوم ليفتي في ديننا الحنيف.

أختم حديثي هذا بنقطة تحديد النسل التي لاحظنا انعدامها في برنامجكم ولا بد من الكلام عليها، إذ مهما كان طموح برنامجكم ومهما كانت نشاطاتكم مكثفة فإننا لن نصل إلى أية نتيجة طالما لم نتحكم في العنصر الديمغرافي الذي يعد أساسيا، ويجب الحديث عنه بكل شجاعة.

أذكر ملاحظتين حول التعليم العالي:

الأولى: لماذا مازلنا حتى الآن نوجه التلاميذ توجيها آليا؟ علينا أن نترك كل واحد يتجه حسب ميوله ورغباته ما دامت الحكومة عاجزة عن ضمان عمل لجميع الناس.

الثانية: المنح التي تعطى للتكوين بالخارج: إن الشبيبة اليوم تتساءل لماذا لا تكون الجريدة التي تنشر نتائج البكالوريا هي نفسها التي تنشر أيضا عدد المنح المقررة للتكوين بالخارج والمستفيدين منها، وذلك حتى تتم العملية في شفافية ونعيد المصداقية إلى نفوس شبابنا.

أيضا هناك نقطة أخرى تكلمتم عنها بالأمس، سيدي رئيس الحكومة وهي خاصة بقانون الأسرة ـحسب ما طالعتنا به الجرائد- ومرة أخرى (l'information ne circule pas) فيجب أن يحظى هذا القانون بتغيير جذري من المادة الأولى حتى المادة الأخيرة منه، لأن فيه إجحافا في حق الشريعة السمحاء والمختصون هنا قادرون أن يحدثونكم عن ذلك، وما دام المشروع بين أيديكم فعليكم بالاهتمام به .

هذا، فإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان وإن أصبت فمن الله، الخلود لشهدائنا الأبرار، المجد للمجاهدين الثوار، العزة لشبابنا الأخيار، الكرامة للمواطنين الأبطال ودمت يا بيضاء ما دام الزمن.

(تصفيق).

السيد الرئيس: أشكر الأخ صلاح الدين قنيفي، وأقول له وللجميع إن أحسن طريقة عمل لفائدة الديمقراطية وحرية الكلام هو أن تكون لدينا روح المسؤولية لتحديد كلامنا لأن كل الناس لو تتكلم مثلك حتى وإن كان كلامًا مفيدًا فإنه لن تكون هناك ديمقراطية.

أشكر مرة أخرى السيد صلاح الدين قنيفي، وأشكر السيدات والسادة على مشاركتهم. نختم جلستنا الصباحية لنستأنف أشغالنا على الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين إن شاء الله. الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار والدقيقة الخمسين.